نشرة صندوق النقد الدولي

اجتماعات الربيع

الصندوق يشجع الحوار بشأن التغير الاقتصادي في الشرق الأوسط

١٧ إبريل ٢٠١٤

ناقش الخبراء وصناع السياسات في الشرق الأوسط جدول أعمال الإصلاح خلال اجتماعات الربيع لعام ٢٠١٤ التي عقدها الصندوق والبنك الدولي في واشنطن العاصمة (الصورة: صندوق النقد الدولي)

- بلدان الشرق الأوسط تواجه تحديات النمو المنخفض والبطالة
- ينبغي إجراء إصلاحات طموحة لتحقيق نمو قابل للاستمرار يوفر المزيد من فرص العمل
- الصندوق يستضيف فعاليات عالية المستوى في عمان والكويت لمناقشة الإصلاحات

يرى صندوق النقد الدولي إن بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحتاج إلى إجراءات حاسمة على مستوى السياسات لرفع النمو وتوفير المزيد من فرص العمل وتعزيز المساواة وتنويع الاقتصاد.

وفي هذا السياق، ترعى هذه المؤسسة العالمية التي تقدم خدمات الإقراض مناقشات بين الخبراء وصناع السياسات وغيرهم من الأطراف المعنية حول الإصلاحات الضرورية.

وقد شغلت التحديات التي تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا موقعا بارزا على جدول أعمال اجتماعات الربيع لعام ٢٠١٤ والتي عقدها الصندوق والبنك الدولي في العاصمة واشنطن الأسبوع الماضي. وضمت الاجتماعات وزراء ومسؤولين حكوميين رفيعي المستوى، إلى جانب الصحفيين والأكاديميين والمدونين وممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص من جميع أنحاء العالم لمناقشة القضايا الحيوية التي تواجه الاقتصاد العالمي.

وبالإضافة إلى الاجتماعات الرسمية مع وفود البلدان الأعضاء، عقدت بعض الندوات وجلسات الإحاطة التي ركزت على المنطقة. وفي ملتقى يعقد مرتين سنويا، اجتمعت السيدة كريستين لاغارد، مدير عام الصندوق، مع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية من بلدان المنطقة لمناقشة القضايا الاقتصادية الملحة، والاستماع إلى وجهات نظرهم واستطلاع خيارات العمل في الفترة القادمة.

وركز مسؤولو الصندوق على التزام المؤسسة التي تضم ١٨٨ بلدا عضوا بالعمل مع كل البلدان الأعضاء في المنطقة، بما فيها بلدان التحول العربي – مصر والأردن وليبيا والمغرب وتونس واليمن – وعلى استعدادها لبذل الجهود في هذا الخصوص.

وقالت السيدة لاغارد: "لقد عمل الصندوق مع كل البلدان الأعضاء التي أبدت رغبتها في عقد شراكة معه". وأشارت إلى البرامج التي عمل من خلالها الصندوق مع الأردن والمغرب وتونس؛ والمساعدة الفنية المقدمة لمصر وليبيا؛ والمناقشات

الجارية حول برنامج جديد مع اليمن؛ والمؤتمر الإقليمي المزمع عقده في عمان. وأضافت: "يحدونا الأمل الكبير في أن نتمكن من مواصلة هذه الشراكات والعلاقات، سواء القائمة منها أو القادمة."

الآفاق المنتظرة وأولويات السياسة الاقتصادية

لا يزال الوضع الاقتصادي صعبا بالنسبة **للبلدان المستوردة للنفط** في المنطقة، لا سيما التي بدأت التحول السياسي منذ أكثر من ثلاث سنوات.

وفي هذا الصدد، قال السيد مسعود أحمد، مدير إدارة الشرق الأوسط بالصندوق، في تصريح أدلى به للصحفيين في العاصمة واشنطن الأسبوع الماضي أثناء مؤتمر صحفي حول التطورات الاقتصادية في المنطقة إن "هذه البلدان سوف تشهد عاما آخر من النشاط الاقتصادي المحدود، حيث يتوقع أن يبلغ النمو معدلا قدره ٣% تقريبا. وأضاف أن "السبب الرئيسي لاستمرار هذا النمو الاقتصادي المتواضع هو الثقة التي لا تزال ضعيفة، وخاصة في البلدان التي تمر بفترة تحول سياسي، بالإضافة إلى تداعيات الصراعات الإقليمية، ولا سيما في سوريا".

ورغم بعض البوادر الإيجابية المشوبة بالحذر – مثل زيادة الصادرات والاستثمارات – فلا يزل التعافي الاقتصادي هشا.

وصرح السيد أحمد للصحفيين بأن "البطالة لا تزال مستمرة بمعدل ١٣% تقريبا في بلدان التحول العربي، وتصل إلى ضِعف هذا المعدل بين الشباب." ولمعالجة هذه المشكلة، حدد السيد أحمد أولويتين على صعيد السياسات:

- زيادة الاستثمارات العامة المنشئة لفرص العمل مع توفير الموارد الخارجية بشروط ميسرة – مثل المنح والقروض منخفضة الفائدة – وبدون التزام طويل الأجل بمستوى مرتفع من العمالة في القطاع العام.
- اتباع إصلاحات اقتصادية تشجع الاستثمار الخاص وترفع الإنتاجية وتحسن مناخ الأعمال وتخفض الفساد والروتين الحكومي، ومن ثم تنشئ فرص عمل دائمة بأجور مجزية.

وبالنظر إلى التطورات في **البلدان المصدرة للنفط** في الشرق الأوسط، قال السيد أحمد إنه يتوقع تحسنا في النمو الكلي يصل إلى ٣,٥% هذا العام، صعودا من ٢% في عام ٢٠١٣ – بدافع من ارتفاع الإنتاج النفطي في بعض البلدان واستمرار نشاط القطاع الخاص في بلدان أخرى.

وقال السيد أحمد: "ستحتاج حكومات البلدان المصدرة للنفط في المنطقة إلى كبح نفقات الأجور والدعم التي يصعب التراجع عنها، مع استهداف برامج عالية الجودة للاستثمارات الرأسمالية وتحسين الأوضاع الاجتماعية". وأشار إلى الإصلاحات الهيكلية التي تدعم تنويع الاقتصاد وتوفير المزيد من فرص العمل للمواطنين في القطاع الخاص، قائلا إن هذه الإصلاحات تحتل موقعا بارزا أيضا على جدول أعمال هذه البلدان.

دراسة الصندوق حول التغير الاقتصادي في غمار التحول الجاري

ودعما لجهود الحكومات، أصدر الصندوق الأسبوع الماضي تقريرا جديدا بعنوان " نحو آفاق جديدة: التحول الاقتصادي العربي في غمار التحول السياسي." ويدلل التقرير على الأهمية الملحة التي يكتسبها البدء في إصلاحات السياسة الاقتصادية بما يتجاوز إدارة

الاقتصاد الكلي على المدى القصير، من أجل دعم الاستقرار الاقتصادي وتحقيق نمو أقوى وأكثر توليدا لفرص العمل في بلدان التحول العربي.

وينظر التقرير في أهم مجالات الإصلاح الهيكلي التي يرجَّح أن تحقق نموا أسرع وأكثر تغطية لشرائح السكان المختلفة. وتتضمن أهم بنود الإصلاح التي اقترحها التقرير سياسة المالية العامة والسياسة النقدية التي تدعم الاستقرار والنمو، وتعميق التكامل التجاري، وتعزيز إمكانية الحصول على التمويل، وتحسين مناخ الأعمال لدعم العمل الحر ومعالجة الفساد، وإصلاح سوق العمل ونظم التعليم للحد من عدم اتساق المهارات التي يكتسبها خريجو الجامعات والمدارس مع المهارات المطلوبة في القطاع الخاص.

وينظر التقرير أيضا في كيفية إلغاء نظام دعم الأسعار غير الموجه – الذي ثبت افتقاره إلى الكفاءة والعدالة لما يحققه من نفع للأغنياء أكثر من الفقراء – والعمل بالتدريج على استحداث نظام جديد أكثر استهدافا للمستحقين من خلال شبكات الأمان الاجتماعي التي تغطي الفئات محدودة الدخل.

وترى الدراسة أن البلدان المعنية ينبغي أن تظل هي القائد لهذه الجهود وأن تخطط برامج سياساتها عن طريق عملية تشاورية واسعة النطاق على المستوى الوطني لضمان الحصول على تأييد كبير لهذه الإصلاحات. غير أن التقرير يشير إلى ضرورة أن يدعم المجتمع الدولي الجهود المبذولة على مستوى السياسات من خلال التمويل أو إتاحة فرص التجارة أو تقديم المساعدة الفنية أو المشورة بشأن السياسات.

ندوة عن الإصلاحات وبناء توافق الآراء

ولتشجيع الحوار حول جدول أعمال السياسات الموضح في الدراسة، استضاف الصندوق حلقة نقاش رفيعة المستوى على هامش اجتماعات الربيع، شارك فيها صناع السياسات من المنطقة وخبراء من مناطق العالم الأخرى.

واتفق المشاركون في النقاش على أهم مجالات الإصلاح آنفة الذكر، وأكدوا أن على البلدان ضمان استفادة كل السكان من الإصلاحات المزمعة. فزيادة النمو الاقتصادي ينبغي أن تترافق مع زيادة مساوية في الفرص المتاحة وفي الحد من الفقر.

كذلك أشار المشاركون إلى قيمة التعلم من تجارب البلدان الأخرى.

وفي هذا الصدد، قال السيد هاني دميان، وزير المالية المصري: "نحن لن نعيد اختراع العجلة – فقد قامت البلدان بتشخيص مشكلاتها الاقتصادية وهي تعرف الحلول والتدابير التي تحتاج إلى اتخاذها." وأضاف أن "أكثر الطرق أمانا في إجراء الإصلاحات الاقتصادية هو تنفيذ ما تمت تجربته في أنحاء أخرى من العالم."

ومن ناحية أخرى، قال السيد إيريك بيرغلوف، كبير اقتصاديي البنك الأوروبي للتعمير والتنمية، إن المسارات السياسية كانت أسهل بكثير في بلدان الشرق الأوسط التي تمكنت من اغتنام الفرص وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في وقت مبكر من مرحلة التحول.

ولكن كيف يمكن بناء توافق على الإصلاحات المطلوبة؟ هنا تباينت آراء المشاركين في حلقة النقاش حول تعريف توافق الآراء والسبيل إلى تحقيقه.

فقال السيد هومي خاراس، زميل أقدم ونائب مدير في برنامج الاقتصاد العالمي والتنمية بمؤسسة بروكينغز والمسؤول عن مبادرة المساعدات الإنمائية والحوكمة الرشيدة، إن "الإصلاحات التي يمكن وضعها في إطار أحد المشروعات هي التي تستطيع التقدم بسرعة نسبيا. أما ما يوضع في إطار خيارات وإصلاحات مختلفة على مستوى السياسات فهو الأصعب في التنفيذ."

وأقر آخرون بأن هذا هو التحدي الراهن، مشيرين إلى ضرورة القيام بجهد أكبر للتواصل مع الأطراف المعنية المؤثرة في المجتمع.

وأشار السيد نزار بركة، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في المغرب إلى أنه "من المهم للغاية إجراء حوار مع الأطراف الفاعلة مثل القطاع الخاص والاتحادات المهنية وأي طرف يمكن أن يخسر من جراء الإصلاحات"، مضيفا أن الدستور المغربي ينص الآن على إعطاء المجتمع المدني فرصة اقتراح قوانين على البرلمان.

المؤتمرات القادمة في المنطقة

ستكون دراسة الصندوق مساهمة مهمة في المؤتمر الإقليمي الذي ينظمه الصندوق قدريبا، بالتعاون مع حكومة الأردن والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تحت عنوان "بناء المستقبل: الوظائف والنمو والمساواة في العالم العربي"، يومي ١١ و ١٢ مايو القادم.

وسوف يشارك الصندوق حكومة الكويت أيضا في استضافة مؤتمر في هذا البلد الغني بالنفط يومي ٣٠ إبريل و ١ مايو. ويدور هذا المؤتمر رفيع المستوى حول "التنمية الاقتصادية وتنويع الاقتصاد ودور الدولة" وينظر في تجارب تنويع الاقتصاد في بلدان العالم المصدرة للنفط، وهي قضية حيوية بالنسبة للسياسات في كل دول مجلس التعاون الخليجي.

روابط ذات صلة:

اجتماعات الربيع

المؤتمر الصحفي

الندوة المعنية بالشرق الأوسط

التحول الاقتصادي

بناء المستقبل

تنويع اقتصادات الخليج

تحديث للمعلومات عن بلدان التحول العربي